

PCT/WG/13/4 REV.

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 11 سبتمبر 2020

معاهدة التعاون بشأن البراءات الفريق العامل

الدورة الثالثة عشرة
جنيف، من 5 إلى 8 أكتوبر 2020

مراجعة نظام البحث الإضافي الدولي

وثيقة من إعداد المكتب الدولي

تحدّث هذه الوثيقة الفقرات من 8 إلى 12 من الوثيقة PCT/WG/13/4 لتضمين أعداد التماسات البحث الإضافي الدولي حتى نهاية أغسطس 2020. كما حدّثت الفقرة 4 ومشروع القرارين الواردين في الفقرتين 21 و 22 من الوثيقة PCT/WG/13/4 لأنه من المحتمل أن تعقد جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات دورتها التالية لهذه الدورة للفريق العامل في عام 2021.

ملخص

1. تحضيراً لمراجعة نظام البحث الإضافي الدولي من قبل جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات (معاهدة البراءات)، تدعو هذه الوثيقة الفريق العامل إلى التعليق على النظام والنظر في التوصية التي ينبغي تقديمها إلى الجمعية بشأن مستقبل النظام.

معلومات أساسية

2. عدّلت جمعية معاهدة البراءات ("الجمعية")، في دورتها السادسة والثلاثين المعقودة في سبتمبر/أكتوبر 2007، اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات لإدراج نظام للبحث الإضافي الدولي. ودخلت تلك التعديلات حيز النفاذ في 1 يناير 2009 (الوثيقة PCT/A/36/13).
3. وراجعت الجمعية نظام البحث الإضافي الدولي في دورتها الثالثة والأربعين المعقودة في أكتوبر 2012 ومرة أخرى في دورتها السابعة والأربعين المعقودة في أكتوبر 2015. وبعد الاستعراض الثاني، اعتمدت الجمعية القرار التالي (انظر الفقرة 17 من الوثيقة PCT/A/47/9):

"إن الجمعية، وقد راجعت نظام البحث الإضافي الدولي بعد ثلاث سنوات من دخوله حيز النفاذ ومرة أخرى في عام 2015، قررت ما يلي:

"(أ) أن تدعو المكتب الدولي إلى مواصلة رصد النظام عن كثب لفترة خمس سنوات أخرى، ومواصلة رفع التقارير إلى اجتماع الإدارات الدولية والفريق العامل عن طريقة تطور النظام؛

"(ب) أن تدعو المكتب الدولي والإدارات الدولية والمكاتب الوطنية ومجموعات المستخدمين إلى بذل المزيد من الجهود لإذكاء الوعي بالخدمات التي يقدمها نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات إلى مستخدميه وتعزيزها؛

"(ج) أن تدعو الإدارات الدولية التي تقدم خدمات البحث الإضافي الدولي إلى النظر في مراجعة نطاق ما تقدمه من خدمات في إطار النظام وبالتالي مستويات الرسوم المفروضة لقاء تقديم هذه الخدمات، كي تضحي معقولة؛ وأن تدعو الإدارات التي لا تقدم هذه الخدمات إلى النظر من جديد في تقديمها في المستقبل القريب؛

"(د) أن تراجع النظام من جديد في عام 2020، مع مراعاة ما يحدث من تطورات أخرى إلى ذلك الحين، وخاصة فيما يتعلق بالبحث والفحص التعاونيين والجهود الرامية إلى تحسين جودة البحث الدولي الرئيسي".
4. وتحضيرا لمراجعة النظام من قبل الجمعية، توفر هذه الوثيقة معلومات عن التطورات القانونية لنظام البحث الإضافي الدولي ونطاق استخدامه، وتناقش الخيارات المتاحة في المستقبل بخصوص النظام. وبسبب جائحة كوفيد-19، من المحتمل أن تُجرى تلك المراجعة في عام 2021 لأنه من غير المتوقع عقد دورة استثنائية للجمعية في عام 2020 بعد هذه الدورة للفريق العامل. وعوضا عن ذلك، اقترح أن تطلب جمعيات الويبو، في اجتماعاتها المزمع عقدها في الفترة من 21 إلى 25 سبتمبر 2020، من المدير العام أن يدعو إلى عقد دورة استثنائية للجمعية في النصف الأول من عام 2021 لتغطية نظام معاهدة البراءات (الوثيقة A/61/8).

التطورات القانونية

5. استجابة لدعوة من الفريق العامل خلال التحضير لمراجعة نظام البحث الإضافي الدولي في عام 2015، قدم المكتب الدولي وثيقة إلى الفريق العامل في دورته التاسعة المعقودة في مايو 2016 (الوثيقة PCT/WG/9/6) بغرض مناقشة التحسينات الممكن إدخالها على نظام البحث الإضافي الدولي. واقترحت تلك الوثيقة إدخال التعديلات التالية على اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات:

- تمديد المهلة المحددة للتماس ببحث دولي إضافي من 19 إلى 22 شهرا اعتبارا من تاريخ الأولوية؛

- وتزويد الإدارة المحددة لأغراض البحث الإضافي بإمكانية إصدار رأي مكتوب مع كل تقاريرها الخاصة بالبحث الإضافي الدولي.

6. وتلخص الفقرات من 117 إلى 123 من ملخص رئيس الدورة التاسعة للفريق العامل المناقشات التي دارت بشأن التعديلات المقترحة في الوثيقة PCT/WG/9/6. أما الفقرات من 277 إلى 289 من تقرير الدورة الوارد في الوثيقة PCT/WG/9/28، فتورد محضرا كاملا لتلك المناقشات. وفي حين وافق الفريق العامل على التعديل المقترح الرامي إلى تمديد المهلة المحددة للتماس ببحث إضافي دولي، فإنه لم يتوصل إلى أي اتفاق بخصوص تزويد الإدارة المحددة بإمكانية إصدار رأي مكتوب مع تقاريرها الخاصة بالبحث الإضافي الدولي.

7. ووافقت جمعية معاهدة البراءات لاحقا في دورتها الثامنة والأربعين المعقودة في أكتوبر 2016 على التعديل المقترح إدخاله على اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات والداعي إلى تمديد المهلة المحددة للتماس ببحث إضافي دولي من 19 إلى 22 شهرا اعتبارا من تاريخ الأولوية (انظر الوثيقة PCT/A/48/3 والفقرات من 21 إلى 24 من الوثيقة PCT/A/48/5). ودخل ذلك التعديل حيز النفاذ في 1 يوليو 2017.

التماسات البحث الإضافي الدولي

8. يعرض الجدولان 1 و2 أدناه تفاصيل عن استخدام المودعين للبحث الإضافي الدولي منذ أن أصبحت هذه الإمكانية متاحة للمودعين في عام 2009.

المجموع	XV	XN	UA	TR	SG	SE	RU	FI	EP	AT	إدارة البحث الإضافي الدولي إدارة البحث الدولي الرئيسي
3						1			2		AT
2					1				1		AU
23		1	1				2		19		CA
330									330		CN
1									1		EG
240	2	5	2	3	4	9	201	1		13	EP
4									4		ES
1									1		IL
2									1	1	IN
10									10		JP
26					3	1	4		18		KR
12			5						7		RU
9							9				SE
32						2	3		27		US
1									1		XN
696	2	6	8	3	8	13	219	1	422	14	المجموع

الجدول 1: عدد التماسات البحث الإضافي الدولي بحسب إدارة البحث الدولي وإدارة البحث الإضافي الدولي (حتى نهاية أغسطس 2020)

إدارة البحث الإضافي الدولي	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
AT			1	2	2	2	2		1	1	2	1	14
EP		3	7	21	30	60	40	44	40	54	93	30	422
FI				1									1
RU	23	35	31	19	32	46	22	2	6		2	1	219
SE	2	2	2		2					3	1	1	13
SG								1		3	3	1	8
TR										1	2		3
UA									2	1	4	1	8
XN		1		3							2		6
XV											2		2
المجموع	25	41	41	46	66	108	64	47	49	63	111	35	696

الجدول 2: التماسات البحث الإضافي الدولي بحسب السنة (حتى نهاية أغسطس 2020)

9. من الملاحظ، إجمالاً، أن نسبة الطلب على البحث الإضافي الدولي ظلت منخفضة للغاية، إذ ناهز العدد الأقصى للالتاسات في سنة واحدة 100 التماس ولم يتجاوز ذلك المستوى إلا بقليل. وذلك العدد ضئيل مقارنة بعدد تقارير البحث الدولي التي تصدر كل عام، والتي زادت من 157,741 إلى نحو 251,825 تقرير في الفترة بين عامي 2009 و2019. كما أن التعديلات المدخلة على اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات والمعتمدة في عام 2016 لم تؤثر بشكل كبير في نسبة استخدام البحث الإضافي الدولي.

10. ويظهر من الجدول 1 أن 76.3 بالمائة من مجموع التماسات البحث الإضافي الدولي تشمل توليفتين:

(أ) مكتب كندا بصفته إدارة للبحث الدولي ومكتب الاتحاد الأوروبي بصفته إدارة للبحث الإضافي الدولي (330 التماساً؛ 47.4 بالمائة)؛

(ب) ومكتب الاتحاد الأوروبي بصفته إدارة للبحث الدولي ومكتب الاتحاد الروسي بصفته إدارة للبحث الإضافي الدولي (201 التماس؛ 28.9 بالمائة)

وبالإضافة إلى ذلك، يبيّن الجدول 2 أن معظم الالتاسات في التوليفة الثانية حدثت قبل عام 2016؛ إذ لم تتسلم الهيئة الاتحادية الروسية للملكية الفكرية (Rospatent) سوى 12 التماساً منذ عام 2016. وبالتالي، هيمنت الالتاسات الموجهة إلى المكتب الأوروبي للبراءات (EPO) استناداً إلى طلبات خضعت للبحث من قبل الإدارة الوطنية الصينية للملكية الفكرية (CNIPA) على النشاط الخاص بالبحث الإضافي الدولي في السنوات الأخيرة.

11. ويمثّل المستخدمون العشرة الأوائل للبحث الإضافي الدولي أكثر من ثلاثة أرباع (75.9 بالمائة) مجموع الالتاسات، وعلى رأسهم مستخدمان اثنان يمثلان على التوالي 40.4 بالمائة و22.6 بالمائة من مجموع الالتاسات. وكان المستخدم الثاني

وراء معظم الالتماسات الموجهة إلى الهيئة الاتحادية الروسية للملكية الفكرية قبل عام 2016 ولم يستخدم البحث الإضافي الدولي منذ ذلك العام.

12. وخلاصة القول أن البحث الإضافي الدولي غير مستخدم كثيرا. وتأتي معظم الالتماسات من عدد قليل من المستخدمين ممن يستعملون توليفات محدّدة من إدارة البحث الدولي وإدارة البحث الإضافي الدولي ومن يستعملون البحث الإضافي الدولي، على ما يبدو، كاستراتيجية إيداع وفق ظروف معيّنة. وفيما يخص معظم تلك الالتماسات، اختار المستخدمون إدارة البحث الإضافي الدولي ليست إدارة بحث دولي مختصة بالنسبة إلى مكتب تسلم الطلبات التي أودعت فيها الطلبات الدولية المعنية.

مستقبل البحث الإضافي الدولي

13. في المراجعات السابقة لنظام البحث الإضافي الدولي، أشار المكتب الدولي إلى الحد الأدنى لتكاليف التشغيل المرتبطة بمعالجة الالتماسات البحث الإضافي الدولي على مستوى المكتب الدولي. وعند إنشاء النظام، كان بمقدور المكتب الدولي الاستناد إلى الأظمة المعلوماتية القائمة لمعالجة الالتماسات وتسديدات الرسوم، مستفيدا في ذلك من أظمته القائمة بصفته مكتبا لتسليم الطلبات، لا سيما لإحالة رسم البحث الإضافي الدولي إلى الإدارة الدولية المعنية (انظر الفقرة 33 من الوثيقة PCT/WG/5/8). وفي الآونة الأخيرة، دأب المكتب الدولي، تلقائيا، على استحداث نسخة من الطلب الدولي لأغراض البحث الإضافي الدولي لإحالتها إلى المكتب الأوروبي للبراءات من خلال نظام تبادل البيانات الإلكترونية لمعاهدة البراءات (PCT-EDI) على غرار ما يفعله لإحالة نُسخ البحث عبر نظام خدمة نُسخ البحث الإلكترونية (eSearchCopy). وأبلغت عملية المراجعة التي أجريت في عام 2015 أيضا أن الإدارات الدولية التي تتيح خدمة البحث الإضافي الدولي قد أشارت إلى أن تكاليف توفير تلك الخدمة تُعد في المستوى الأدنى مقارنة بتكاليف الإنشاء (انظر الفقرة 25 من الوثيقة PCT/WG/8/6).

14. وبالنظر إلى المستوى المنخفض لتكاليف التشغيل واستمرار استخدام بعض المودعين للبحث الإضافي الدولي، قرّرت الجمعية في مراجعاتها السابقة الإبقاء على البحث الإضافي الدولي. ولكن مع مراعاة مستقبل الخدمات الشبكية لمعاهدة البراءات، سيعتمد تحقيق المزيد من الكفاءة على زيادة وتيرة المعاملات بين الآلات، مع إمكانية نقل البيانات مباشرة من المصدر. ويوجد تطوير الخدمات الشبكية لبلوغ ذلك الهدف في مرحلة تجريبية الآن مع مشاركة عدد قليل من المودعين والمكاتب في إجراء الاختبارات المباشرة. وبالإضافة إلى ذلك، طلب عدد من الإدارات التي تتيح خدمة البحث الإضافي الدولي توسيع نطاق الخدمة القائمة على المتصفح والمتاحة للمكاتب ليشمل تلك الوظيفة بشكل أكمل.

15. غير أن العمل في المستقبل على أتمتة نقل البيانات لأغراض البحث الإضافي الدولي سينطوي على تكاليف ترتبط بالتطوير المعلوماتي وقد تبدو غير متناسبة مقارنة بالحجم المنخفض للالتماسات. وفي حين صُمم النظام الإلكتروني لمعاهدة البراءات (ePCT) ليكون نظاما نموذجيا يتيح بسهولة زيادة وظائف أخرى، فإن إضافة خدمات تتعلق بالبحث الإضافي الدولي تُعد أكثر تعقيدا من حالة مكاتب تسلم الطلبات أو الأدوار الرئيسية الخاصة بالبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي. وبالرغم من أن مع كل طلب دولي توجد بالضبط إدارة واحدة للبحث الدولي ولا توجد أي إدارة للفحص التمهيدي الدولي أو إدارة واحدة من هذا النوع، فقد تكون هناك نظريا إدارات عديدة محدّدة للبحث الإضافي يمكن أن يصل عددها إلى 10 إدارات. وعليه فإن الإجراءات المطلوبة على مستوى قواعد البيانات للتفاعل مع تلك الإدارات لا يمكنها الاستناد

مباشرة إلى الوظائف المعادلة الخاصة بإدارة البحث الدولي الرئيسي، بل ستتقضي إدخال قدر كبير من التطوير الخاص قد لا تُستخدم معظم جوانبه من قبل المكتب الأوروبي للبراءات، الذي يجري حاليا أكثر من 80 بالمائة من عمليات البحث الإضافي.

16. ورَكَزَت تعقيبات المستخدمين السابقة بشأن المستوى المنخفض للبحث الإضافي الدولي، إلى حد كبير، على التكاليف واللغات المستخدمة على مستوى الإدارات التي تريد توفير الخدمة. وبالنظر إلى عدم حدوث تغيير ملحوظ في أي من الجانبين منذ المراجعة السابقة، فيبدو أنه لا جدوى من النظر في هاذين الموضوعين من جديد.

17. وبناء عليه، يرى المكتب الدولي أن هناك خيارين ينبغي أن تنظر فيما الدول المتعاقدة بموجب معاهدة البراءات لدى مراجعة نظام البحث الإضافي الدولي لاحقا هذا العام:

(أ) الخيار الأول هو الإبقاء على البحث الإضافي الدولي ووضع ترتيبات لتمكين الجمعية من مراجعة النظام من جديد. ولدى تحديد تاريخ المراجعة القادمة، يمكن للدول المتعاقدة النظر في التطورات المستقبلية في مجال البحث الدولي. ويجري الاضطلاع حاليا بمشروع تجريبي يشمل مكاتب الملكية الفكرية الخمسة ويخص البحث والفحص التعاونيين، وسيُبلَّغ في إطاره عن مجموعة متنوعة من الموضوعات تتعلق بالجانب العملي والتكاليف والفوائد. وبالإضافة إلى ذلك، يجوز لمكاتب تسلم الطلبات التي تحدّد المزيد من إدارات البحث الدولي كإدارات مختصة للطلبات الدولية المودعة لديها، على النحو المقترح في الوثيقة PCT/MIA/27/6، أن تزوّد المودعين بخيارات أكثر فيما يخص البحث الدولي الرئيسي. ولكن إذا قرّرت الجمعية الأخذ بهذا الخيار، فإن المكتب الدولي سيقترح عدم التخطيط للاستثمار في أي أئمة إضافية للبحث الإضافي الدولي بخلاف ما كان ضروريا لضمان نُسخ البحث الإضافي وتقارير البحث الإضافي.

(ب) أما الخيار الثاني فهو إلغاء البحث الإضافي الدولي، علما بأنه ظلّ ساريا لأكثر من 10 سنوات ولم يستخدمه سوى عدد ضئيل من المودعين. وكما نوقش في الفقرات من 5 إلى 7 أعلاه، نظر الفريق العامل لمعاهدة البراءات في التحسينات المحتمل إدخالها على نظام البحث الإضافي الدولي منذ المراجعة السابقة للنظام في عام 2015. والملاحظ أيضا أن تمديد المهلة المحددة للتماس البحث الإضافي الدولي، وهو التغيير الوحيد الذي وافق الفريق العامل على إدخاله على الإطار القانوني، لم يسهم كثيرا في زيادة عدد التماسات البحث الإضافي الدولي. وحيث أن وقف البحث الإضافي الدولي سيتطلب تعديل اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات، وإذا قرّرت الجمعية التوصية باعتماد هذا الخيار خلال المراجعة في عام 2021، فإن المكتب الدولي سيقترح التعديلات اللازمة إدخالها على اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات كي تعتمدها الجمعية في دورتها المزمع عقدها في سبتمبر/أكتوبر 2022. وبالتالي سيكون التاريخ المحتمل لدخول التعديلات حيز النفاذ ونهاية البحث الإضافي الدولي 1 يوليو 2023.

النظر في المسألة من قبل اجتماع الإدارات الدولية

18. ناقش اجتماع الإدارات الدولية العاملة في إطار معاهدة البراءات (اجتماع الإدارات الدولية) نظام البحث الإضافي الدولي في دورته السابعة والعشرين المعقودة في غاتينو يومي 6 و7 فبراير 2020. وتورد الفقرات من 59 إلى 63 من ملخص الرئيس (الوثيقة PCTMIA/27/16) عرضا موجزا للمناقشات، على النحو التالي:

59" استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/27/5.

60" وأعربت بعض الإدارات عن تأييدها للدول المتعاقدة بموجب معاهدة البراءات التوصية بمواصلة البحث الإضافي الدولي لفترة أخرى. وذكرت إحدى هذه الإدارات التي تقدم خدمة البحث الإضافي الدولي أن تكاليف تطوير تكنولوجيا المعلومات لتوفير البحث الإضافي الدولي لمودعي الطلبات كبيرة، وقد يكون من المكلف إجراء التغييرات اللازمة لوقف البحث الإضافي الدولي. وعلاوة على ذلك، أشارت هذه الإدارة إلى أن عدد الطلبات السنوية للبحث الإضافي الدولي قد تضاعف نظراً لزيادة الفترة الزمنية لالتماس بحث إضافي دولي إلى 22 شهراً اعتباراً من تاريخ الأولوية في عام 2017. وقالت إدارة أخرى من هذه الإدارات، التي لا تقدم خدمة البحث الإضافي الدولي، إنه يمكن النظر في إلغاء البحث الإضافي الدولي بعد تقييم المشروع التجريبي للبحث والفحص التعاونيين. وأشارت هذه الإدارة أيضاً إلى أن معظم طلبات البحث الإضافي الدولي نشأت عن طلبات أودعت لدى مكتب تسلم الطلبات في الإدارة الوطنية الصينية للملكية الفكرية (CNIPA)، وأن الإدارة الوطنية الصينية يمكنها أن ترشح إدارات أخرى للبحث الدولي لتكون مختصة بشأن الطلبات الدولية المودعة لدى مكتبها الخاص بتسليم الطلبات.

61" ورأت بعض الإدارات الأخرى أنه ينبغي للدول المتعاقدة بموجب معاهدة البراءات أن تنظر بجدية في خيار إلغاء البحث الإضافي الدولي، مشيرة إلى أسباب من بينها المخاوف التي أثارها المكتب الدولي بشأن التكاليف غير المتناسبة المتعلقة بتطوير تكنولوجيا المعلومات للحفاظ على النظام. وأشارت إحدى هذه الإدارات إلى أسباب طلب المستخدمين في الأصل إمكانية التماس بحث ثانٍ خلال المرحلة الدولية، مثل الرغبة في البحث عن وثائق بلغات معينة يفهمها الفاحصون في إدارة بحث دولي معينة. ولكن المستوى المنخفض جداً لطلبات البحث الإضافي الدولي، قد تشير إلى أن مودعي الطلبات راضون عموماً عن جودة البحث الدولي، الذي تحسن منذ إدخال البحث الإضافي الدولي، وأشارت إلى أن محركات البحث وأدوات الترجمة الآلية لقراءة الوثائق المكتوبة بلغات أخرى قد تحسنت في السنوات الأخيرة. وأفادت إحدى هذه الإدارات بأنها تلقت طلباً دولياً إضافياً في عام 2019 بعد فجوة مدتها سبع سنوات، الأمر الذي يتطلب موارد مكثفة للمعالجة بالنظر للفترة الزمنية الطويلة التي انقضت منذ البحث الإضافي الدولي السابق.

62" وذكرت مجموعة أخرى من الإدارات أنها لا تفضل مواصلة البحث الإضافي الدولي تفضيلاً واضحاً. وذكرت إحدى تلك الإدارات أنها تلقت عدداً كبيراً من طلبات البحث الإضافي الدولي من مودع واحد لم يعد يستخدم الخدمة. ومع ذلك، رأت هذه الإدارة أن البحث الإضافي الدولي قد يكون مفيداً لمودع الطلب إن تضمن الطلب موضوعات وردت في القاعدة 39 وخضعت للبحث من قبل بعض إدارات البحث الدولي، ولكن ليس من قبل أية إدارات سبق أن رشحتها مكتب تسلم الطلبات لإجراء البحث الدولي الرئيسي.

63" ودعا الاجتماع المكتب الدولي إلى الأخذ بتعليقات الإدارات الدولية بشأن البحث الإضافي الدولي في الفقرات من 59 إلى 62 أعلاه، وفي الوثيقة المتعلقة بالبحث الدولي الإضافي

لكي ينظر فيها الفريق العامل في سياق التحضير لمراجعة الجمعية لمسألة البحث الدولي الإضافي في عام 2020.

النظر في المسألة من قبل الفريق العامل

19. إن الفريق العامل مدعو، لدى التحضير لمراجعة البحث الإضافي الدولي من قبل الجمعية، إلى التعليق على التطورات القانونية واستخدام نظام البحث الإضافي الدولي، على النحو المبين في الفقرات من 5 إلى 12 أعلاه، والقضايا المتعلقة بمستقبل النظام، كما هو وارد في الفقرات من 13 إلى 18 أعلاه. والفريق العامل مدعو كذلك إلى النظر في توصية الجمعية بقرار يمكنها اعتماده عقب المراجعة.

20. وإذا رأى الفريق العامل أنه من المناسب مواصلة رصد نظام البحث الإضافي الدولي، كما نوقش في الفقرة 17(أ) أعلاه، فمن المحتمل أن تكون الاستنتاجات المنبثقة عن أية مراجعة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنتائج المشروع التجريبي الخاص بالبحث والفحص التعاونيين. وفي حين بدأ تقييم بعض الجوانب من المشروع التجريبي المذكور، فإن سنوات عديدة قد تمر قبل التمكن من تحديد النتائج في المرحلة الوطنية من حيث النسبة الكافية من الطلبات الدولية المشمولة بالمشروع التجريبي. وحتى عند بلوغ ذلك، فلا بدّ من وقت إضافي لتحويل أي توصيات إلى اقتراحات ملموسة. وعلاوة على ذلك وكوّن الطلب على البحث الإضافي الدولي ظلّ دوماً في مستوى منخفض، فإن التغييرات التي من شأنها التأثير في سلوك المودعين، مثل تزويد المودعين بخيارات جديدة فيما يخص إدارات البحث الدولي، قد تحدث أثراً مفاجئاً وكبيراً على عدد التماسات البحث الإضافي الدولي في أي وقت من الأوقات. وأمام تلك العوامل المختلفة، سيُمكن ترك تاريخ المراجعة القادمة مفتوحاً من تفادي اضطراب الجمعية إلى النظر في قضية ليست جاهزة بعد.

21. وفي حال قُترر الفريق العامل توصية الجمعية بمواصلة البحث الإضافي الدولي، فإنه قد يرغب في النظر في توصية الجمعية باعتماد القرار التالي:

"إن جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات، وقد راجعت نظام البحث الإضافي الدولي في 2012 و 2015 و 2021، قُتررت ما يلي:

(أ) أن تدعو المكتب الدولي إلى مواصلة رصد النظام ورفع التقارير إلى اجتماع الإدارات الدولية والفريق العامل عن التطورات الكبيرة؛

(ب) وأن تراجع النظام مرّة أخرى في موعد يوصي به المكتب الدولي، أو بناء على طلب دولة متعاقدة، على ألا يكون ذلك الموعد بعد عام 2027."

22. ولكن إذا قُترر الفريق العامل توصية الجمعية بإلغاء نظام البحث الإضافي الدولي، وبالنظر إلى المهلة اللازمة لتعديل اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات كما وردت مناقشته في الفقرة 17(أ) أعلاه، فإنه قد يرغب في النظر في توصية الجمعية باعتماد القرار التالي:

"إن جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات، وقد راجعت نظام البحث الإضافي الدولي في 2012 و2015 و2021، قررت ما يلي:

(أ) أحاطت علماً باستمرار استخدام نظام البحث الإضافي الدولي بمستوى منخفض للغاية منذ أن أصبحت هذه الإمكانية متاحة للمودعين في عام 2009؛

(ب) ودعت المكتب الدولي إلى أن يزودها في دورتها في سبتمبر/أكتوبر 2022 باقتراحات لتعديل اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات بما يمكن من إزالة خيار البحث الإضافي الدولي."

23. إن الفريق العامل مدعو إلى ما يلي:

"1" التعليق على القضايا المرتبطة بالبحث الإضافي الدولي والمطروحة في هذه الوثيقة؛

"2" والنظر في مشروع التوصيتين إلى الجمعية، كما هو وارد في الفقرتين 21 و22 أعلاه.

[نهاية الوثيقة]